



دَسْتُور

الْجُمُهُورِيَّةُ التُّونْسِيَّةُ

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

نص الدستور الصادر في غرة جوان 1959 بعد ادخال التعديلات التالية عليه

- القانون الدستوري عدد 23 لسنة 1965 المؤرخ في غرة جويلية 1965 المتعلق بالفصل 29 من الدستور.
- القانون الدستوري عدد 23 لسنة 1967 المؤرخ في 30 جوان 1967 المتعلق بالفصل 29 من الدستور.
- القانون الدستوري عدد 63 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 المتعلق بالفصل 51 من الدستور.
- القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975 المؤرخ في 19 مارس 1975 المتعلق بالفصلين 40 و 51 من الدستور.
- القانون الدستوري عدد 37 لسنة 1976 المؤرخ في 8 ابريل 1976 المتعلق والمتمم لدستور غرة جوان 1959.
- القانون الدستوري عدد 47 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 المتعلق ببعض الفصول من الدستور تتعلق بتغيير تسمية مجلس الامة ، بـ ، مجلس النواب ، .
- القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 المتعلق بتنقيح الدستور .

التوطئة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن مثل الشعب التونسي المجتمعين في مجلس قومي تأسيسي ،
نعلن ان هذا الشعب الذي تخلص من السيطرة الاجنبية يفضل تكتله
العتيد وكفاحه ضد الطغيان والاستعمار والتخلف ، مصمم :

- على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية المشاعة
بين الشعوب التي تدين بكرامة الإنسان وبالعدالة والحرية وتعمل للسلم
والتقدم والتعاون الدولي الحر ،

- وعلى تعلقه بتعاليم الاسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتدائه للأسرة
العربية والتعاون مع الشعوب الافريقية في بناء مصر افضل وبالتضامن
مع جميع الشعوب المناضلة من اجل الحرية والعدالة »

- وعلى اقامة ديمقراطية اساسها سيادة الشعب وقوامها نظام
سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفريغ السلطة »

ونعلن ان النظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الانسان واقرار المساواة
بين المواطنين في الحقوق والواجبات ولتوفير اسباب الرفاهية بتنمية
الاقتصاد واستخدام ثروة البلاد لفائدة الشعب وانجع اداة لرعاية
الاسرة وحق المواطنين في العمل والصحة والتعليم ،

نحن مثل الشعب التونسي الحر صاحب السيادة نرسم على بركة الله
هذا الدستور .

الباب الاول

أحكام عامة

الفصل 1 - تونس دولة ، حرة ، مستقلة ، ذات سيادة ، الاسلام دينها ، والعربية لغتها ، والجمهورية نظامها .

الفصل 2 - الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة .

ان المعاهدات المبرمة في هذا الفرض والتي قد يتربّع عنها تحويل ما لهذا الدستور يعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي بعد ان يوافق عليها مجلس النواب حسب الصيغ والشروط المنصوص عليها بالدستور .

الفصل 3 - الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضفيه هذا الدستور .

الفصل 4 - علم الجمهورية التونسية احمر تتوسطه دائرة بيضاء بها نجم ذو خمسة اشعة يحيط به ملائكة احمر حسبما يبيّن القانون . وشعار الجمهورية : حرية - نظام - عدالة .

الفصل 5 - الجمهورية التونسية تضمن حرمة الفرد وحرية الععتقد وتحمي حرية القيام بالشئون الدينية ما لم تخل بالأمن العام .

الفصل 6 - كل المواطنين متتساوين في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون .

الفصل 7 - يتمتع المواطن بحقوقه كاملة بالطرق والشروط المبينة بالقانون ، ولا يحد من هذه الحقوق الا بقانون يتضمن احترام حقوق الغير ولصالح الامن العام والدفاع الوطني ولا زهار الاقتصاد والنهوض الاجتماعي .

الفصل 8 - حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والمجتمع وتاسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضفيه القانون . والحق النقابي مضمون .

الفصل 9 - حرمة المسكن وسرية المراسلة مضمونتان الا في الحالات الاستثنائية التي يضفيها القانون .

الفصل 10 - لكل مواطن حرية التنقل داخل البلاد و الى خارجها واختيار مقر اقامته في حدود القانون .

الفصل 11 - يجر تغريب المواطن عن تراب الوطن او منه من العودة اليه .

الفصل 12 - كل منهم بحرية يعتبر بريئا الى ان ثبتت ادانته في محاكمة تتكل له فيها الضمائن الضدية للدفاع عن نفسه .

الفصل 13 - العقوبة شخصية ولا تكون الا بمقتضى نص قانوني سابق الرفع .

الفصل 14 - حق الملكية مضمون ويمارس في حدود القانون .

الفصل 15 - الذراع عن حرمة الوطن وسلامته راجب مقدس على كل مواطن .

الفصل 16 - اداء الضرائب والتکاليف العامة واجب على كل شخص على اساس الاصناف .

الفصل 17 - يجر تسليم اللاجئين السياسيين .

الباب الثاني

السلطة التشريعية

الفصل 18 - يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس نواب يسمى « مجلس النواب » .

الفصل 19 - ينتخب اعضاء مجلس النواب انتخابا عاما ، حرا ، مباشرة ، سريا ، حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي .

الفصل 20 - يعتبر ناخبا كل مواطن يتمتع بالجنسية التونسية منذ خمسة اعوام على الاقل ، وبلغ عشرين سنة كاملة .

الفصل 21 (الجديد) (1) - الترشح لعضوية مجلس النواب حق لكل ناخب ولد لا ينتمي ويبلغ من العمر على الأقل خمسة وعشرين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه .

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 المنقح للدستور .

الفصل 22 - يجرى انتخاب مجلس النواب لمدة خمس سنوات خلال الثلاثين يوما الاخيرة من المدة النيابية (*) .

الفصل 23 - اذا تعذر اجراء الانتخاب في الميعاد المقدر بسبب حالة حرب او حظر دامم فان مدة المجلس القائم تتمدد بقانون الى ان يتضمن اجراء الانتخابات .

الفصل 24 - مقر مجلس النواب تونس العاصمة وضواحيها الا انه يمكن لجبل النور في الظروف الاستثنائية ان يعقد جلساته باي مكان اخر من تراب الجمهورية .

الفصل 25 - يعتبر كل نائب بمجلس النواب ، ثائبا عن الامة جماعا .

الفصل 26 - لا يمكن تتبع النائب او ايقاف او محاكمة لأجل أراء او اقتراحات يبيدها ، او اعمال يقوم بها لاداء مهام نيابته داخل المجلس .

الفصل 27 - لا يمكن اجراء تتبع او ايقاف احد النواب طيلة نياته في تهمة جنائية او جنائية ما لم يرفع عنه مجلس النواب الحصانة ، اما في حالة التلبس بالجريمة فإنه يمكن ايقافه ويعلم المجلس حالا على ان يتضمن كل ايقاف اذا طلب المجلس ذلك .

الفصل 28 (الجديد) (1) - مجلس النواب هو الذي يمارس السلطة التشريعية ، ولرئيس الجمهورية ولنواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين .

ولمشاريع رئيس الجمهورية اولوية النظر .
... ولمجلس النواب ان يفوض مدة محددة ولغرض معين الى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم يعرضها على مصادقة المجلس عند انقضاء المدة المذكورة .
يصادق مجلس النواب على القوانين الاساسية والعاديء بالأغلبية المطلقة لاعضاء المجلس .

ولا يعرض مشروع القانون الاساسي على مداولنة مجلس النواب الا بعد مضي خمسة عشر يوما على ايداعه .

* مصدر قانون دستوري عدد 78 لسنة 1981 مؤرخ في 9 سبتمبر 1981 يتعلّق بتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لوانها هذا نصه .

نصيل وحيد : استثناء لاحكام الفصل 22 من الدستور تجري انتخابات تشريعية سابقة لوانها قبل يوم 31 ديسمبر 1981 لتجديد مجلس النواب .

يجتمع مجلس النواب الجديد المنتخب طبقا لهذا القانون الدستوري في أجل الثانية أيام الموالية ل يوم الاقتراع .

تنقضي المدة النيابية الجارية لمجلس النواب يوم اجتماع مجلس النواب الجديد .

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 المنقح للدستور .

والقوانين المنصوص عليها بالفصل 4 و8 و9 و10 و66 و67 و69 و70 و71 من الدستور تعتبر قوانين أساسية .

ويتحدد القانون الانتخابي في شكل قانون اساسي .

ويصادق مجلس النواب على مشاريع قوانين الميزانية وختتها طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية .

ويجب ان تتم المصادقة على الميزانية في أجل اقصاه 31 ديسمبر ، و اذا فات ذلك الاجل ولم يتخذ مجلس النواب قراره يمكن ادخال احكام مشاريع قوانين الميزانية حيز التنفيذ باقساط ذات ثلاثة اشهر قابلة للتجديد وذلك بمقتضى امر .

الفصل 29 - يعقد مجلس النواب كل سنة دورة عادية تبتدئ ، خلال شهر اكتوبر وتنتهي خلال شهر جويلية على ان تكون بداية الدورة الاولى من المدة النيابية خلال النصف الاول من شهر نوفمبر .

ويجتمع المجلس اثناء عطلة بطلب من رئيس الجمهورية او بطلب من اغلبية النواب .

الفصل 30 - يتتّبع مجلس النواب من بين اعْصَانِه لجاناً قاربة تعمل بدون انقطاع حتى اثناء عطلة المجلس .

الفصل 31 - لرئيس الجمهورية ان يتخذ خلال عطلة المجلس باتفاق مع اللجنة القارية المختصة مراسم يقع عرضها على مصادقة المجلس في دورته العادمة المقبلة .

الفصل 32 - المعاهدات لا تعد نافذة المفعول الا بعد المصادقة عليها والمعاهدات المصادق عليها بصفة قانونية اقوى من قوانين .

الفصل 33 - تقع المصادقة على المعاهدات بمقتضى قانون .

الفصل 34 - تتحدد شكل قوانين النصوص المتعلقة

- بالاساليب العامة لتطبيق الدستور ما عدا ما يتعلق منها بالقوانين الأساسية .

- بآhadath الدواوين المؤسسات العمومية والشركات او المؤسسات القومية .

- بالجنسية والحالة الشخصية والالتزامات .

- بالاجراءات امام مختلف اصناف المحاكم .

- بضبط الجرائم والجنح والعقوبات المنطبقة عليها .

- بالغفر التشريعي .

- بضبط نافذة الاداء ومقداره لفائدة الدولة ما لم يعط تقويض في ذلك الى رئيس الجمهورية بمقتضى قوانين المالية والقوانين الجبائية .

- بنظام اصدار العملة .

- بالقروض والتعهدات المالية للدولة .

- بالضمادات الأساسية المنتوجة للمرظفين المدنيين والعسكريين .

الفصل 35 - يضبط القانون المبادئ الأساسية :

- لنظام الملكية والحقوق العينية .

- للتعليم .

- للصحة العمومية .

- لقانون الشفافية والضمان الاجتماعي .

الفصل 36 - تقع الموافقة على مخطط التنمية بقانون كما يرخص القانون في موارد الدولة وتکاليفها حسب الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية .

**الباب الثالث
المسلطة التنفيذية**

**الفصل 37 - رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة
حكومة يرأسها وزير أول .**

الفصل 38 - رئيس الجمهورية
رئيس حكومة

الفصل 38 - رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الاسلام
الفصل 39 (الجديد) (1) - ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة
اعوام انتخابا عاما . حرا . مباشرا . سريا . خلال الايام الثلاثين
الاخيرة من المدة الرئاسية طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون
الانتخابي .

واذا تعذر اجراء الانتخاب في الميعاد المقرر لسبب حالة حرب او خطر
دام فان المدة الرئاسية تتمدد بقانون الى ان يتضمن اجراء الانتخاب .
ويجوز لرئيس الجمهورية ان يجدد ترشحه مرتين متتاليتين .

الفصل 40 (الجديد) (1) - الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق
لكل تونسي غير حامل لجنسية اخرى . مسلم مولود لاب ولام وجذ لاب
ولا م تونسيين وكلهم تونسيون بدون انقطاع .

كما يجب ان يكون المرشح يوم تقديم ترشحه بالغا من العمر اربعين
سنة على الاقل وسبعين سنة على الاقل ومتمنعا بجميع حقوقه الدينية
والسياسية .

ويقع تقديم المرشح من طرف عدد من المنتخبين حسب الطريقة
والشروط التي يحددها القانون الانتخابي .

ويسجل الترشح بدنفر خاص لدى لجنة تتربك من رئيس مجلس
النواب وهو الرئيس ومن اربعة اعضاء وهم :

رئيس المجلس الدستوري ومفتي الجمهورية والرئيس الاول لمحكمة
التفقيب والرئيس الاول للمحكمة الادارية .

وتبت اللجنة في صحة الترشح وتعلن عن نتيجة الانتخابات وتنتظر في
الطعون المقدمة اليها في هذا الصدد .

الفصل 41 - رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة
ترابه واحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات وهو يسر على السير
العادى للسلط العمومية الدستورية وبضمون استمرار الدولة .

الفصل 42 - رئيس مجلس نواب ي يؤدي امام مجلس النواب
اليمين التالية .

· اقسم بالله العظيم ان احافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه
وان أحترم دستور البلاد وتشريعها وان ارعى مصالح الامة رعاية
كاملة

الفصل 43 - المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة
وضواحيها الا انه يمكن في الظروف الاستثنائية ان يحول مؤقتا الى اي
مكان آخر من تراب الجمهورية .

الفصل 44 - رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

الفصل 45 - يعتمد رئيس الجمهورية الممثلين الدبلوماسيين للدولة في
الخارج ويقبل اعتماد ممثلي الدول الاجنبية لديه .

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المزدوج في 25 جويلية 1988
المنقح للدستور .

الفصل 46 - رئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الجمهورية وامن البلاد واستقلالها بحيث يتعذر السير العادي لدوليب الدولة اتخاذ ما تقتضيه الظروف من تدابير استثنائية بعد استشارة الوزير الاول ورئيس مجلس النواب .

وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة .
وتزول هذه التدابير بذوال اسبابها ويوجه رئيس الجمهورية بيانا في ذلك الى مجلس النواب .

الفصل 47 - رئيس الجمهورية ان يعرض على الاستثناء اي مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلط العمومية او يرمي الى المصادقة على معاهدة يمكن ان يكون لها تأثير على سير المؤسسات دون ان يكن كل ذلك مخالف الدستور .

وإذا ما انقض الاستثناء الى المصادقة على المشروع فان رئيس الجمهورية يصدره في اجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما .

الفصل 48 - يختتم رئيس الجمهورية المعاهدات . ويسهر الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب .
لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص .

الفصل 49 - رئيس الجمهورية يوجه السياسة العامة للدولة ويفضي اختباراتها الاساسية ويعلم بها مجلس النواب .
ولرئيس الجمهورية ان يخاطب مجلس النواب مباشرة او بطريقة بيان يوجه اليه .

الفصل 50 - يعين رئيس الجمهورية الوزير الاول كما يعين بقية اعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الاول .
رئيس الجمهورية يراس مجلس الوزراء .

الفصل 51 - رئيس الجمهورية ينهي مهام الحكومة او عضو منها تلقائيا او باقتراح من الوزير الاول .

الفصل 52 - يختتم رئيس الجمهورية القوانين الدستورية والاساسية والعادية ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في اجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما ابتداء من بلوغها اليه من طرف رئيس مجلس النواب .

ولرئيس الجمهورية الحق اثناء الاجل المذكور في رد مشروع القانون الى مجلس النواب لثلاثة ثانية واذا وقعت المصادقة على المشروع من طرف المجلس بأغلبية ثلثي اعضاءه فإنه يقع اصداره ونشره في اجل اخر لا يتجاوز خمسة عشر يوما .

الفصل 53 - يسهر رئيس الجمهورية على تنفيذ القوانين ويعارض السلطة التربوية العامة وله ان يغوض كامل هذه السلطة او جزءا منها للوزير الاول .

الفصل 54 - مشاريع القوانين تقع مداولتها في مجلس الوزراء والادارات ذات الصبغة التربوية يقع تأشيرها من طرف الوزير الاول وعضو الحكومة المعنى بالأمر .

الفصل 55 - ي Sends رئيس الجمهورية باقتراح من الحكومة الوظائف العليا المدنية والعسكرية .

الفصل 56 - لرئيس الجمهورية اذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقته ان يفوض بأمر سلطاته الى الوزير الاول ما عدا حق حل مجلس النواب .

واثناء مدة هذا الت Cedur الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة الى ان ينزل هذا الت Cedur ولو تعرضت الى لائحة لوم . ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته . الفصل 57 (الجديد) (1) - عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة او لاستقالة او لعجز تام يتولى فورا رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل ادناء خمسة وأربعين يوما واقصاء ستون يوما .

ويؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة اليمين الدستورية امام مجلس النواب وعند الاقتضاء امام مكتب المجلس .

ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة الترشح لرئاسة الجمهورية ولو في صورة تقديم استقالته .

ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة المهام الرئاسية على انه لا يحق له ان يلجأ الى الاستفتاء او ان ينهي مهام الحكومة او ان يحل مجلس النواب او ان يتخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل 46 .

ولا يجوز خلال المدة الرئاسية الوداعية تقديم لائحة لوم ضد الحكومة . وخلال المدة الرئاسية الوداعية يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد لمدة خمس سنوات .

ولرئيس الجمهورية الجديد ان يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات تشريعية سابقة لاوانها وفقا للقررة الثانية من الفصل 63 .

القسم الثاني الحكومة

الفصل 58 - تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية .

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المزورخ في 25 جويلية 1988
المنقح للدستور .

الفصل 59 - الحكومة مسؤولة عن تصرفها لدى رئيس الجمهورية .

الفصل 60 (الجديد) (1) - يسيء الوزير الاول وينسق اعمال الحكومة ويتولى عند الاقتضاء رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس الوزراء او اي مجلس اخر .

الفصل 61 - لاعضاء الحكومة الحق في الحصول بمجلس النواب وبلجانه .

ولكل نائب ان يقدم الى الحكومة باستئناف كتابية او شفافية .

الفصل 62 (الجديد) (1) - يمكن ل مجلس النواب ان يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤولياتها ان تبين له انها تختلف السياسة العامة للدولة والاختيارات الاساسية المنصوص عليها بالفصلين التاسع والاربعين والثامن والخمسين ويكون ذلك بالاقتراع على لائحة لوم . ولا يمكن تقديم لائحة لوم الا اذا كانت معللة وممضاة من طرف نصف اعضاء مجلس النواب على الاقل ، ولا يقع الاقتراع عليها الا بعد

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المزورخ في 25 جويلية 1988
المنقح للدستور .

(2) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المزورخ في 25 جويلية 1988
المنقح للدستور .

مخي ثمان واربعين ساعة على تقديمها .

ويقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة التي يقدمها الوزير الأول اذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم باغلبية الثلثين من التوقيع .
الفصل 63 (الجديد) (1) - يمكن لرئيس الجمهورية اذا صادق مجلس النواب على لائحة لوم ثانية باغلبية ثلثي اعضائه أثناء نفس المدة التالية اما ان يقبل استقالة الحكومة او ان يحل مجلس النواب .
ويتحتم ان ينص الامر المتخذ لحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما .

وفي حالة حل مجلس النواب وفقا للفقرة الاولى من هذا الفصل يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ امر انتخابي يعرّضها فيما بعد على مصادقة مجلس النواب .

ويجتمع المجلس الجديد وجوبا في ظرف ثانية ايام بعد الاعلان عن نتائج الاقتراع .

الباب الرابع

السلطة القضائية

الفصل 64 - تصدر الاحكام باسم الشعب وتتنفذ باسم رئيس الجمهورية .

الفصل 65 - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

الفصل 66 - تسمية القضاة تكون بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الاعلى وكيفية انتدابهم يضبطها القانون .

الفصل 67 - الضمانات الالزامية للقضاة من حيث التعيين والترقية والنفقة والتأديب يسهر على تحقيقها مجلس اعلى للقضاء يضبط القانون تركيبه و اختصاصاته .

الباب الخامس

المحكمة العليا

الفصل 68 - تكون المحكمة العليا عند اقتراف الخيانة العظمى من احد اعضاء الحكومة ، ويضبط القانون صلاحيات هذه المحكمة وتركيبها واجراءاتها .

الباب السادس

مجلس الدولة

الفصل 69 - يتركب مجلس الدولة من هيئتين :

- 1) المحكمة الادارية ،
- 2) دائرة المحاسبات ،

تركيب مجلس الدولة و مشمولات انتدابه و اجراءاته يضبطها القانون .

الباب السابع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفصل 70 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويضبط القانون تركيبه و علاقاته بمجلس النواب .

(1) القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 المنقح للدستور .

**الباب الثامن
الجماعات المحلية**

**الفصل 71 - تمارس المجالس البلدية والمجالس الجموية المصالح
المحلية حسبما يضبطه القانون .**

**الباب التاسع
تنقيح الدستور**

**الفصل 72 - رئيس الجمهورية او لثلاث اعضاء مجلس النواب على
الاقل الحق في المطالبة بتنقيح الدستور ما لم يمس ذلك بالنظام
الجمهوري للدولة .**

**الفصل 73 - لا ينظر المجلس في التنقيح المزمع ادخاله الا بعد قرار
منه بالاغلبية المطلقة وبعد تحديد موضوعه ودرسه من طرف اللجنة
المختصة .**

**ولا يمكن ادخال اي تنقيح على هذا الدستور من طرف مجلس النواب
او اذا ثبتت المراقبة عليه بالاغلبية الالئتين من الاعضاء في قرأتين تقع
الثانية بعد ثلاثة اشهر على الاقل من الاول .**

**الفصل 74 - يختتم رئيس الجمهورية بعنوان نص دستوري القانون
المنقح للدستور وذلك طبقا للالفصل 52 .**

أحكام انتقالية (١)

يمكن لرئيس الجمهورية المباشر والذي تنتهي مدة النيابة خلال شهر نوفمبر 1991 ان ينظم قبل انتهاء هذه المدة انتخابات سابقة لوانها اما رئاسية او تشريعية او رئاسية وتشريعية معا .

وفي صورة اجراء انتخابات رئاسية سابقة لوانها تمدد النيابة الحالية مجلس النواب الى نهاية المدة الرئاسية لرئيس الجمهورية الجديد المنتخب عملا باحكام هذه الفقرة .

وفي صورة اجراء انتخابات تشريعية سابقة لوانها ، تنتهي المدة الرئاسية الحالية لرئيس الجمهورية بانتهاء المدة النيابية لمجلس النواب الجديد .

ويتحتم ان تنص الاوامر المنفذة لتنظيم الانتخابات السابقة لوانها المنصوص عليها بهذا الفصل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما .

ويجتمع مجلس النواب الجديد وجوبا في ظرف ثمانية ايام بعد الاعلان عن نتائج الاقتراع .

وتنتهي المدة الرئاسية الجارية حال الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة لوانها .

اما المدة النيابية الجارية لمجلس النواب فتنتهي يوم اجتماع مجلس النواب الجديد .

(١) نص الفصل الثاني من القانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988 المزدوج في 25 جويلية 1988 المتعلق للدستور .

قرار المجلس القومي التأسيسي

في إعلان الجمهورية

نحن نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي بمقتضى
ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب .
وقد عينا الأركان استقلال الدولة وسيادة الشعب وسيرها في طريق
النظام الديمقراطي الذي هو وجهة المجلس في تطبيق الدستور .

تتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المعمول حالا :

أولا - تبني النظام الملكي لغاية تمامه .
ثانيا - نعلن أن تونس دولة جمهورية .

ثالثا - تكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة
الدولة على حالها الحاضر بينما يدخل الدستور حيز التطبيق ونطلق
عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية .

رابعا - تكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير الالزمة
لصيانته النظام الجمهوري كما تكلف كل من رئيس المجلس والأمين العام
لكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار إلى الخاص والعام .

ـ أصدرناه في قصر المجلس ، بتاریخه ، يوم الخميس 26 ذي الحجة
سنة 1376 وفى 25 جويلية 1957 على الساعة السادسة مساء .

جلو في فارس

رئيس المجلس القومي التأسيسي

فهرس

الصفحات	
التوظيف	5
الباب الاول - احكام عامة	6
(من الفصل الاول الى الفصل 17)	7 - 6
الباب الثاني - السلطة التشريعية	7
(من الفصل 18 الى الفصل 36)	10 - 7
الباب الثالث - السلطة التنفيذية	10
(الفصل 37)	10
القسم الاول - رئيس الجمهورية	11
(من الفصل 38 الى الفصل 57)	14 - 11
القسم الثاني - الحكومة	14
(من الفصل 58 الى الفصل 63)	15 - 14
الباب الرابع - السلطة القضائية	16
(من الفصل 64 الى الفصل 67)	16
الباب الخامس - المحكمة العليا	16
(الفصل 68)	16
الباب السادس - مجلس الدولة	16
(الفصل 69)	17 - 16
الباب السابع - المجلس الاقتصادي والاجتماعي	17
(الفصل 70)	17
الباب الثامن - الجماعات المحلية	17
(الفصل 71)	17
الباب التاسع - تنفيذ الدستور	17
(من الفصل 72 الى الفصل 74)	17